



حراك

خطة التهجير القسري

الخان الاحمر – قضية دراسية

ورقة موقف أعدها شباب وشابات مجموعة التفكير لمشروع حراك





خطة التهجير القسري | الخان الاحمر – قضية دراسية

ورقة موقف أعدها شباب وشابات مجموعة التفكير لمشروع حراك¹

تركز هذه الورقة على موضوع تهجير ونزوح الفلسطينيين القسري بشكل عام والتجمعات البدوية بشكل خاص. تم اعتماد خطر تهجير القسري لسكان الخان الاحمر كحالة دراسية توضيحية. توضح قضية الخان الاحمر ممارسات الاحتلال الاسرائيلي التي انتجت اشكالا مختلفة من البيئة القهرية عبر هدم المنازل وأدوات اخرى يمكن تصنيفها كـ "نقل قسري" للفلسطينيين كجزء من الاجراءات المستمرة التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للفلسطينيين وتهدد وجودهم في أراضيهم لافساح المجال امام توسع المستوطنات الغير قانونية.

التهجير القسري بين الماضي والحاضر:

تناقش هذه الورقة رغبة الاحتلال الاسرائيلي في تهجير الفلسطينيين قسرا من أرضهم، عبر نظام قانوني كولونيالي وسياسات تؤثر على الحقوق الاساسية للفلسطينيين، بما يشمل الحق في الحصول على مأوى، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من المقومات الاساسية للحياة الكريمة وحق معترف به ومنصوص عليه وفقا للقانون الدولي وأنظمة حقوق الانسان. فقد نصت المادة 25 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على انه: «لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن»². بناء على قواعد القانون الدولي فان اسرائيل تعتبر دولة احتلال (قوة محتلة)، وهذه القوة عليها ان تتحمل كاف مسؤولياتها وواجباتها القانونية نحو السكان القابعين تحت الاحتلال وذلك من خلال الابتعاد عن التعرض لكراماتهم، والعمل على تطبيق ما ذكر في حقهم وفقا للمعاهدات والمواثيق الدولية كأتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، التي تنص على عدم جواز نقل السكان القابعين تحت الاحتلال، بل ويعتبر ذلك خرقا جسيما لهذه الاتفاقية.

وتناقش هذه الورقة سياسات التهجير القسري التي انتهجتها دولة الاحتلال من النكبة عام 1948، على ان يكون التركيز على الوضع الحالي في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

الخان الاحمر

جراء النكبة التي أصابت الشعب الفلسطيني عام 1948، وما ترتب عليها من تهجير للسكان لجأت التجمعات البدوية للبحث عن مكان آمن يضمن لهم الحقوق الأساسية للعيش الكريم، بعد أن هجروا من أرضهم

1. مشروع حراك المنفذ من قبل مؤسسة الرؤيا الفلسطينية بالشراكة مع المساعدات الكنسية الدنماركية، والممول من قبل الاتحاد الاوروبي لمدة 3 سنوات والذي يهدف الى دعم التغيير في قطاع الشباب في القدس عبر تعزيز القيادة المجتمعية والمناصرة نحو حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفقا للقانون الدولي الانساني.

2. يمكن الاطلاع على نص المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من خلال الموقع الالكتروني للأمم المتحدة، <https://bit.ly/2hrKTAM>



خطة التهجير القسري | الخان الأحمر – قضية دراسية

ورقة موقف أعدها شباب وشابات مجموعة التفكير لمشروع حراك

وموطنهم الأصلي في النقب المحتل، ففي أوائل الخمسينيات اجبرت التجمعات البدوية على الرحيل، فتحول معظمهم إلى لاجئين في المناطق المجاورة في قطاع غزة، والضفة الغربية، وشبه جزيرة سيناء والأردن.³

ويشغل البدو مناطق السفوح الشرقية للقدس وبيت لحم والخليل أو ما بات يُعرف بالمناطق (ج) وهي المناطق التي تخضع للسيطرة العسكرية والإدارية الإسرائيلية الكاملة بموجب اتفاقية أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1995 والتي تشكل حوالي 61% من المساحة الكلية للضفة الغربية.⁴ ومن التجمعات الهامة التي يقطنها البدو المهجرين هي تجمع الخان الأحمر والذي تعتبر واحداً من (46) تجمعاً بدوياً بالمنطقة الممتدة من شرقي القدس حتى مشارف أريحا والبحر الميت. يقع الخان الأحمر على الطريق الواصل ما بين القدس وأريحا، على بعد 16 كم جنوب شرق مدينة القدس بين مستوطنتي معاليه ادوميم وكفار ادوميم. وللخان الأحمر أراضي مساحتها 16380 دونماً، تحيط بها أراضي قرى العيزرية وأبو ديس والعيساوية وعناتا والنبي موسى. والجدير بالذكر بأنه ليس لليهود أي ملكية تذكر في هذه الأراضي.⁵ وبحسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن التعداد السكاني لتلك التجمعات هو نحو 2764 نسمة معظمهم من عشيرتي الجهالين والكعابنة المهجرتين.⁶

التطورات في قضية الخان الأحمر

تمارس إسرائيل سياسة التهجير القسري ضد أهالي الخان الأحمر كانت البداية من خلال خلق المضايقات لتلك التجمعات البدوية والعمل على التأسيس للبيئة القهرية منذ العام 1967، ونتيجة لقيام إسرائيل ببناء مستوطنة معاليه أدوميم عام 1977 والسيطرة على الأراضي المتبقية أمنياً وإدارياً.⁷ واستمرت المضايقات من خلال خلق بيئة قهرية تدفعهم لترك ممتلكاتهم والرحيل عن أرضهم، إذ تمنعهم من الالتحاق بالبنى التحتية الأساسية مثل شبكة المياه والصرف الصحي والكهرباء،⁸ كما ترفض اعطاءهم تصاريح للبناء.

3. حازم، مجموع، النقب: التهجير المستمر لبدو جنوب فلسطين، (بديل) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، جريدة حق العودة، عدد36، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2Plq5rt>
4. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، البناء في المناطق المصنفة (C) حسب اتفاق أوسلو، 2011، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2wy0y7y>.
5. مصطفى، الدباغ، بلادنا فلسطين، الخان الأحمر، دار الهدى، كفر قرع، 1991، ج8، ص100.
6. الخان الأحمر الحلقة الاخيرة في تهويد القدس، مركز الحوراني، 18/7/2018، منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2oowV3M>
7. أسيل، جندي، خان الأحمر شرق القدس. أبرز محطات التهجير، 6/7/2018، الجزيرة نت، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2PAiWEC>

8. الخان الأحمر الحلقة الاخيرة في تهويد القدس، مرجع سابق.





خطة التهجير القسري | الخان الأحمر – قضية دراسية

ورقة موقف أعدها شباب وشابات مجموعة التفكير لمشروع حراك

من خلال المعلومات الرسمية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي نصل الى 11000 أمر هدم تم اصداره في مناطق (ج) في الضفة الغربية، الامر الذي أثر ويؤثر على 13000 منشأ فلسطينية، بما فيها البيوت.⁹ ستزيد هذه الارقام من معاناة وتهميش الالاف من الفلسطينيين وغالبيتهم سيكونون ضحايا للتهجير والنزوح القسري.¹⁰ منذ بداية العام 2017، تم هدم 33 منشأ، تشمل 28 منزلا، و4 حظائر للحيوانات، اضافة الى مدرسة، الامر الذي انعكست نتيجته على نزوح قسري لـ 147 فلسطينيا، 77 منهم من الاطفال.¹¹

تقدم سكان التجمع بعام 2009 بالتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية لتجميد قرار الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية بهدم إنشاءات بالمنطقة بما فيها المدرسة التعليمية التي عرفت بمدرسة الإطارات والتي تضم حوالي 170 طالباً بالوقت الحاضر والتي أقامها سكان التجمع، لتخدم أهالي الخان الأحمر والتجمعات المجاورة .

إن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي الممنهجة الغير قانونية والتعسفية بحق الشعب الفلسطيني عامة والتجمعات البدوية في منطقة الخان الأحمر خاصة، عمل على الدفع نحو حراك رسمي وشعبي على الصعيد المحلي والدولي، وقد تعرض المشاركون بالمسيرات السلمية في تلك المنطقة لاعتداء قوات الاحتلال. كما قاموا بمهاجمتهم ومحاولة صدهم واعتقال عدد من الافراد المتواجدين بمنطقة الخان الأحمر، بالإضافة إلى إغلاق المداخل المؤدية لتجمع الخان واعاقت حركة المواطنين له.¹² واستمر أهالي التجمع برفع الالتماسات أمام المحاكم الإسرائيلية واللجوء للقضاء الإسرائيلي لمنع اخلائهم وتهجيرهم.¹³ وكان آخرها الالتماس الذي حمل الرقم (18/5193)، والتي أصدرت المحكمة العليا قرارها به بتاريخ 5/9/2018 بإخلاء المنطقة من سكانها وهدم منازلهم وتهجيرهم بعد اسبوع من تاريخ القرار، رافضة للالتماسات المقدمة من السكان على الرغم من أن السكان البدو قد قدموا من خلال محاميهم الدوراق والمستندات الرسمية التي تبرهن حق ملكيتهم في الارض وعقود الايجار، إلا ان المحكمة رفضت دراسة الوثائق.¹⁴

9. تحت التهديد: أوامر الهدم في مناطق (ج) في الضفة الغربية، OCHA، أنظر <https://bit.ly/2PXF931>

10. بين العام 2010، والعام 2014، قام الفلسطينيون بتقديم 2020 طلب لتصاريح البناء في المناطق (ج)، 33 طلب فقط تم اعتمادهم، مما يشكل 1.5% فقط من الطلبات

11. أسيل الجنيدي (13) .

12. دعوات لإنقاذ "الخان الأحمر" والاحتلال يواصل مخطط الهدم والتهجير، 5/7/2018، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2MUb2by>

13. يمكن الاطلاع على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، باللغة العبرية، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2oJNbwY>

14. الاحتلال يقرر ترحيل سكان الخان الأحمر وهدم مساكنهم، الوطن، 5-9-2018، <https://bit.ly/2olwEZZ>



خطة التهجير القسري | الخان الأحمر – قضية دراسية

ورقة موقف أعدها شباب وشابات مجموعة التفكير لمشروع حراك

يُذكر أن المحكمة العليا الإسرائيلية قد سبق لها أن قامت بسماع الاقتراحات والبدائل من قبل سلطات الاحتلال، تتمثل هذه الاقتراحات والتي تم طرحها على سكان تجمع الخان الأحمر والتجمعات المحيطة لهم ببناء مساكن لهم بعيداً عن مكان سكنهم الأصلي وبالقرب من أماكن معالجة النفايات، وأن يقوم هؤلاء السكان بالتوقيع على تعهدات تفيد بأنهم سيغادرون منازلهم دون اعتراض وبالتراضي، إلا أن التجمعات أظهرت بحزم رفضها للخطة البديلة، واعدوا التأكيد على رغبتهم بالبقاء في ارضهم.¹⁵ ويجب التأكيد على أن قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية لا يغير حقيقة أن التهجير القسري للسكان يعتبر خرق جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب وفقاً لنظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية. تبرر دولة الاحتلال قيامها بهدم مضارب البدو بالخان الأحمر والابعاد القسري لساكنيه بانه من أجل حفظ الأمن القومي للمستوطنات الإسرائيلية والتجمعات الإسرائيلية الواقعة حول مدينة القدس.¹⁶ ان التبرير الإسرائيلي بشأن توفير الأمن للمستوطنات المحيطة لا يعتد به طالما أن وجود المستوطنات على الأراضي الفلسطينية أمر بحد ذاته مخالفاً لأحكام للقانون الدولي وقد تم التأكيد على ذلك بقرار مجلس الامن رقم 446 بتاريخ 22 آذار 1979 والذي أكد بأن إقامة المستوطنات ليس لها أي شرعية قانونية، وإلى ضرورة التقيد باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وأكد ايضاً على ضرورة الامتناع عن أي إجراء من شأنه تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي أو يؤثر مادياً على التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة منذ عام 1967 وعلى وجه الخصوص مدينة القدس.¹⁷ وغيره من القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

أما الذريعة الثانية والتي تبرر فيها إسرائيل تهجير البدو من منطقة الخان الأحمر هو قيام تلك التجمعات بالبناء بشكل غير قانوني دون الحصول على التراخيص اللازمة للبناء من السلطات الإسرائيلية المختصة. لا يمكن الآخذ بهذه الحجة ايضاً وذلك لأن الاحتلال لا يسمح بالبناء بالخان الأحمر بما يتناسب مع احتياجات السكان والتوسع الديموغرافي لهم. فالسكان لا يمكنهم الحصول على تصاريح بناء،¹⁸ علماً بان 98.5% من طلبات التراخيص بالبناء يتم رفضها من قبل الإدارة الأمنية الإسرائيلية بشكل سنوي الامر الذي لا يسمح بأية اعمال بناء أو توسع في هذه المنطقة. ومما يجدر ذكره إلى أن الحديث يدور عن بناء يتم بصفائح جديدة والواحد.¹⁹

15. محمد هاشم، الحروب. السياسات الاسرائيلية تجاه التجمعات البدوية وسبل مواجهتها (الخان الأحمر نموذجاً)، منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات و التفكير الاستراتيجي، 28 تموز/يوليو، 2018، من خلال الموقع الالكتروني، <https://bit.ly/2vvgmbaH>

16. سميح، محسن، استهداف التجمعات البدوية في القدس، حلقة أخرى في سلسلة تهويد المدينة، المطار، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، العدد 152، 9/2013، ص11.

17. يمكن الاطلاع على نص القرار (446)، من خلال الموقع الالكتروني، <https://bit.ly/2PTDwQx>

18. قرار بهدم الخان الاحمر وليبرمان لا أحد يمنعنا، العربية، 25 ذو الحجة 1439 هـ، <https://bit.ly/2Npx7ho>

19. رضا أبو راس، الترانسفير الصامت للفلسطينيين من المنطقة ج، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مختارات من الصحف العبرية، 8/6/2018، من خلال الموقع الالكتروني، <https://bit.ly/2PZd5c0>.





خطة التهجير القسري | الخان الأحمر – قضية دراسية

ورقة موقف أعدها شباب وشابات مجموعة التفكير لمشروع حراك

تتمثل الذريعة الثالثة والتي تبرر فيها إسرائيل حقها بهدم المنشآت البدوية في منطقة الخان الأحمر هي أن الأراضي المقامة عليها تلك التجمعات والمنشآت هي أراضٍ تابعه لملكية دولة الاحتلال،²⁰ مما يعني ان الفلسطينيين لا يستطيعون البناء فيها او حتى الاستئفاع بها.

الخان الأحمر والتوسع الاستيطاني

إن الطبيعة الجغرافية للخان الأحمر وأهمية موقعها الاستراتيجي والأمني بالنسبة لإسرائيل والذي يعتبر حلقة وصل ما بين الضفتين، والبوابة الشرقية لمدينة القدس والغربية للأغوار، جعل مخطط السيطرة على مدينة القدس يبدأ من منطقة الخان الأحمر، مما سيقتل أي أمل في اعتبار القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.²¹

وتنفيذا للمشروع الصهيوني شرعت الحكومات المتعاقبة الاسرائيلية لوضع مخططات ومشاريع تهويديه واستيطانية للسيطرة على الأرض الفلسطينية وتهجير سكانها وعزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني. واستنادا إلى ذلك إن وجود السكان في الخان الأحمر من شأنه أن يمنع إمكانية توسيع مستوطنتي معاليه أدوميم وكفار أدوميم المجاورتين للخان الأحمر.²² ولذا لا بد من التخلص من السكان في منطقة الخان الأحمر لتنفيذ تلك المخططات والتي اهمها:

1. مخطط E1 :

وهو الاخطر على مدينة القدس منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على القدس بالكامل في العام 1967، إذ يهدف إلى إقامة 4000 وحدة استيطانية ومناطق صناعية بالإضافة إلى 10 فنادق.²³ تم التصديق على المخطط الهيكلي لمنطقة E1 في عام 1999، ويشمل قرابة 12,000 دونم، تم ضمها لنفوذ مستوطنة معاليه أدوميم والتي كانت إسرائيل قد أعلنتها أراضي دولة.²⁴ ويمر هذا المخطط بأرضٍ وقرى فلسطينية لخلق حزام حول القدس الشرقية من شأنه أن يمنع أي إمكانية مستقبلية للتوسع الفلسطيني، بالإضافة إلى أنه يهدد حل الدولتين. كما أن هذا المخطط يربط المستعمرات بعضها ببعض والذي من شأنه أن يكرس قيام القدس الكبرى وسيؤدي تطبيقه للمساس بالتجمعات السكانية البدوية الموجودة بالمنطقة.

20. هارتس: الدولة كذبت بشأن أراضي الخان الأحمر، 11/7/2018، الجزيرة نت، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2o3yPXx>

21. الخان الأحمر الحلقة الاخيرة في تهويد القدس، مرجع سابق.

22. مرفت، عوف، خان الأحمر نموذجًا. إسرائيل تحكم سيطرتها على محيط القدس بتهجير الفلسطينيين، 6/7/2018، ساسة بوسن، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2MHoYp3>

23. عبد الرؤوف، ارناؤوط، بصمت اسرئيل تنفذ مشروع E1 لا دولتين ولا عاصمة، 3/2016، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2C2kkgQ>

24. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، مخطط E1 وإسقاطاته على حقوق الإنسان في الضفة الغربية، 23/10/2013، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2MFsaS9>



2. خطة القدس الرئيسية 2020:

يهدف المخطط الذي وضع بشكل اساسي لتخفيض نسبة العرب السكانية وتهجير القدر الممكن منهم إلى نسبة تصل ما بين 10-12% داخل مدينة القدس، ثم اعلان القدس عاصمة للشعب اليهودي في حال اتمامه، ليكون ذلك متناغماً مع قانون الأساس الذي أُقر ب 30/7/1980، والذي عُرف باسم «قانون أساس، القدس عاصمة إسرائيل» للعام 1980، والذي نص على القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل. من الجدير ذكره هنا أن الإجراء الإسرائيلي يعتبر باطلاً، ومخالفاً لأحكام القانون الدولي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 478 لعام 1980.²⁵

ومكرساً لقرار الرئيس الأمريكي بإعلانه للقدس عاصمة إسرائيل من العام المنصرم ومرتبياً بالبند الثالث من قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي والذي أقره الكنيست بتاريخ 19 تموز/ يوليو 2018.²⁶ والذي جاء فيه بأن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

وقد أنهى الاحتلال الإسرائيلي الخطوات الأولى للمشروع التهودي الاستيطاني، حيث شرع في تشيد جدار الفصل العنصري حول شرقي القدس، للعمل على ضم مساحة ما يقارب الـ 230 كيلومتر مربعاً يقطنه 150 ألف مستوطن وعزل 250 ألف مقدسي عن المدينة. الأمر الذي سيزيد من أعداد الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية، إذ انه من المتوقع ان تصل إلى 130000 وحدة سكنية، على غرار الفلسطينيين الذين يمتلكون ما يقارب 40000 وحدة سكنية، عدى عن البيوت التي قد صدر بحقها احكام إخلاء وهدم تحت حجج البناء دون ترخيص، حيث أنه بين عام 2010 و2014 قد تم تقديم ما يقارب الـ 2000 طلب من قبل الفلسطينيين المقدسين للحصول على تراخيص بناء، تم قبول ما يعادل 1% من الطلبات فقط.²⁷

تشكل هذه المخططات الاحتلالية التي تمس التجمعات البدوية انتهاكاً للقانون الدولي حيث نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على أن « لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد الأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية». ²⁸ كما وأكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 7 «على الحماية القانونية من إخلاء السكن بالإكراه، ومن المضايقة وغير ذلك من التهديدات، مؤكدة أن حالات إخلاء السكن بالإكراه تتعارض مع الالتزامات الناشئة بموجب العهد الدولي بالحقوق الاقتصادية

25. موسى، دويك، القدس والقانون الدولي "دراسة للمركز القانوني للمدينة وللانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني فيها، ط2، القدس، 2002، ص 20.

- يمكن الاطلاع على نص قرار (478) من خلال الموقع الالكتروني لمركز التخطيط الفلسطيني، <https://bit.ly/2LrZ0Ay>

26. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية " مدار "، قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، من خلال الموقع الالكتروني <https://bit.ly/2NnEO3W>

27. مندب برس، "القدس 2020" الخليج أونلاين" يكشف تفاصيل المخطط اليهودي، 31/1/2017، من خلال الموقع الالكتروني <https://bit.ly/2N5L-rf6>



خطة التهجير القسري | الخان الأحمر – قضية دراسية

ورقة موقف أعدها شباب وشابات مجموعة التفكير لمشروع حراك

والاجتماعية والثقافية».²⁹ وتبعاً لقضية التهجير القسري للتجمعات البدوية في الخان الأحمر يعتبر المساس بالحق في السكن جريمة وفقاً لميثاق روما عام 1998 الناظم لعمل محكمة العدل الجنائية الدولية،³⁰ حيث اعتبر « أن تدمير المنازل والمسكن متى تمت في سياق عملية نزاع مسلح دولي، وفي إطار هجوم واسع النطاق، وبعلم وإرادة القادة والمسؤولين بمثابة جريمة حرب توجب المساءلة والمحاسبة».³¹ كما يشكل الفعل الاسرائيلي انتهاكاً للمادة 49 الفقرة 6 من معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949 والتي « تحظر على القوة المحتلة نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ولا يقتصر هذا البند، كما تُجادل إسرائيل، على النقل القسري بل يشمل الوضع الذي تعمل فيه القوة المحتلة بنشاط ومن خلال مجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية لتشجيع سكانها على الإقامة والسكن في الأراضي المحتلة، وبذلك تغيير صفتها الجغرافية والديمغرافية».³²

يتضح من قرار المحكمة بشأن قضية الخان الأحمر أن قوات الاحتلال تلجأ للتهجير القسري بموجب مبررات أمنية، ومن السياسات الإسرائيلية المبطنة المتبعة أيضاً هي بيئة قهرية لا تطاق تمس بكرامة الفرد الفلسطيني، وتحرمه من أهم حقوقه الأساسية وبذلك تدفع السكان الفلسطينيين المدنيين في نهاية المطاف إلى ترك منازلهم، وبذلك تنتهك دولة الاحتلال الاسرائيلي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات العلاقة.

28. بهجت، الحلو، الحق في السكن والتزامات الدولة بضمانات الحماية، وكالة الأنباء الفلسطينية، 12 نوفمبر، 2016، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2NbXs2v>

29. بهجت، الحلو، مرجع سابق.

30. بهجت، الحلو، مرجع سابق.

31. بهجت، الحلو، مرجع سابق.

32. منظمة التحرير الفلسطينية. المستوطنات الاسرائيلية والقانون الدولي. دائرة شؤون المفاوضات: أوراق حقائق، 16/3/2011، من خلال الموقع الإلكتروني، <https://bit.ly/2oAdlwi>.





A Master Plan of Forcible Transfer Al-Khan Al-Ahmar as a Case Study

Position Paper produced by a Youth Think Tank (HIRAK Project)

Hirak

clothing, housing and medical care..."²⁷ Additionally, the Committee on Economic, Social and Cultural Rights emphasised in General Comment 7 on "the legal protection against forced eviction, harassment and other threats, concluding that forced evictions are prima facie incompatible with the requirements of the Covenant."²⁸ The case of the forcible transfer of Bedouin communities in Al-Khan Al-Ahmar is considered a war crime under the Rome Statute of the International Criminal Court, which states that "destruction of property in the context of an international armed conflict within the framework of an extensive assault and in the knowledge and will of leaders and commanders is a war crime that requires accountability and prosecution."²⁹ The Israeli act is also a violation of Article 49, Paragraph 6 of the IV Geneva Convention of 1949, which "The Occupying Power shall not deport or transfer parts of its own civilian population into the territory it occupies." This article also includes the activity of the occupying power through the provision of political and economic incentives to encourage its civilian population to reside and live in occupied territory, thus altering its geographic and demographic character.³⁰

The verdict of the Supreme Court in the case of Al-Khan Al-Ahmar demonstrates that the Israeli occupation seek to forcefully displace Palestinians under the pretence of security. The attempt to forcibly transfer Al-Khan Al-Ahmar blatantly violates human rights and international humanitarian law No decision by the court can legitimise what international law rejected and was safeguarded by international conventions.

27. Bahjat Al-Hilou, Right to Housing and State Obligations to Protect the Right to Housing, Palestinian News Agency 12 November 2016 <<https://bit.ly/2NbXs2v>>.

28. Ibid

29. Ibid.

30. Palestinian Liberation Organisation. Israeli Settlements and International Law. Negotiations Affairs Department: Fact Sheets. 16/03/2011 <<https://bit.ly/2oAdlwi>>





A Master Plan of Forcible Transfer Al-Khan Al-Ahmar as a Case Study

Position Paper produced by a Youth Think Tank (HIRAK Project)

Hirak

belt around east Jerusalem that would stifle future possibilities of Palestinian expansion. The plan also jeopardises the two-state solution and connects settlements to one another, thus entrenching the concept of Greater Jerusalem and severely impacting Palestinian Bedouin communities in the area.

2. Jerusalem Master Plan 2020:

The plan envisages the reduction of the percentage of Palestinians inside Jerusalem to 10-12% of the total population, as well as declare Jerusalem as the capital of Israel during implementation. This would be in harmony with the basic law enacted on 30/07/1980, which was entitled "Basic Law: Jerusalem, Capital of Israel," which stated in paragraph 1 "Jerusalem, complete and united, is the capital of Israel." This Israeli measure is null and void as it contravenes the inadmissibility of the acquisition of territory through force as enshrined in Article 2(4) of the UN Charter; this was further reflected in United Nations Security Council Resolution 478 of 1980.²⁵

The Israeli occupation has already completed the so far most important step in the realization of the plan as it commenced in the erection of the Apartheid Wall around east Jerusalem. This step seeks to annex approximately 230 km² of the West Bank and 150,000 settlers, as well as isolate 250,000 Palestinians from the city. This would increase the number of settlement units in east Jerusalem, which is expected to reach 130,000 housing units, compared to 40,000 units owned by Palestinians. Additionally, many houses have been served with demolition and evacuation orders under pretences of lack of necessary permits. It is important to note here that between 2010 and 2014, Palestinians submitted approximately 2000 requests to obtain building permits; only 1% of these requests was approved.²⁶

These plans, which impact Bedouin communities, are a violation of international law. Article 25 of the Universal Declaration of Human Rights states "Everyone has the right to a standard of living adequate for the health and well-being of himself and of his family, including food,

25. Musa Dweik, Jerusalem and International Law "A Study of the Legal Status of the City and Israeli Human Rights Violations Against Palestinians," 2nd Edition, Jerusalem, 2002, Page 20.

26. Mandab Press "Jerusalem 2020: Gulf Online Exposes the Details of the Jewish Plan." 31/03/2017 <<https://bit.ly/2N5Lrf6> >





A Master Plan of Forcible Transfer Al-Khan Al-Ahmar as a Case Study

Position Paper produced by a Youth Think Tank (HIRAK Project)

Hirak

which nearly in its turn does not permit any construction of expansion in the area, 98.5% of the building permits applications are rejected annually.¹⁹

Third, Israel claims that the land where these communities live and their structures are built is state land.²⁰ Which means that the Palestinians cannot build on or use it.

Al-Khan Al-Ahmar and settlement expansion

The geographic nature of Al-Khan Al-Ahmar and its strategic location for Israel from a security perspective, makes it a link between the Jerusalem and the Jordan Valley. This was pivotal in the Israeli plan to control Jerusalem by cutting the city from the West Bank, making a future Palestinian Capital in East Jerusalem impossible.²¹ To implement this project, successive Israeli governments developed Israelisation settlement plans and projects to control Palestinian land and forcibly transfer its residents. This was also coupled with the isolation of Jerusalem from its Palestinian surroundings. Based on this, the presence of residents in the area of Al-Khan Al-Ahmar poses as an obstacle to the expansion of the adjacent settlements of Ma'ale Adumim and Kfar Adumim.²² As such, it is important to transfer the residents of Al-Khan Al-Ahmar to effectuate these plans by transferring the Palestinian population in and around Jerusalem to easily implement their policies and plans. Follows some of the most important plans;

1. E1 Plan:

The plan seeks to establish 4,000 settlement units, an industrial area and 10 hotels.²³ The structural plan of the E1 area was approved in 1999, and includes approximately 12,000 dunums that Israel had previously declared as state land and that were annexed to Ma'ale Adumim settlements.²⁴ This plan passes through Palestinian land and villages, and creates a

19. Under Threat: Demolition orders in Area C of the West Bank, OCHA oPt, see: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_en.pdf

20. Haaretz. The State Lied about Land in Al-Khan Al-Ahmar. 11/07/2018. Al-Jazeera Net <<https://bit.ly/2o3yPXx>>

21. Al-Khan Al-Ahmar (n 12)

22. Mervat Ouf. Al-Khan Al-Ahmar as a Model: Israel Consolidates its Control on the Jerusalem Periphery through the Forced Displacement of Palestinians. 06/07/2018 <https://bit.ly/2MHoYp3>

23. Abdul Ra'ouf Arnaout, Silently Israel Implements E1 Project: No Two States or Capital, 3/2016 <<https://bit.ly/2C2kqgQ>>

24. The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories- B'Tselem, E1 Plan and its Human Rights Implications on the West Bank, 23/10/2013 <<https://bit.ly/2MFsaS9>>





A Master Plan of Forcible Transfer Al-Khan Al-Ahmar as a Case Study

Position Paper produced by a Youth Think Tank (HIRAK Project)

Hirak

This came despite the submission of the Bedouin community, through their attorney, of the official documents and papers that prove their right of the ownership of the land and rent leases. Notwithstanding, the court refused to consider the documents.¹⁵

It is important to note that the Israeli Supreme Court has heard the suggestions and proposed alternatives of the occupation authorities to reach a settlement. The proposed suggestions to the residents of Al-Khan Al-Ahmar and adjacent communities were to built alternative houses for them, which are far away from their original abode and near waste treatment facilities, in exchange for the residents to sign commitments that they are leaving their houses without objections and voluntarily. as with the initial suggested relocation site the community firmly rejected the plan and reiterated their desire to stay on their land.

The decision of the High Court does not change the fact that the forcible transfer of an occupied population is a grave breach of the IV Geneva Convention and a war crime under the Rome Statute.

Israel justifies the assault on and forced transfer of Bedouins in Al-Khan Al-Ahmar under several pretences; First, the national security of the illegal Israeli settlements and Israeli communities around Jerusalem.¹⁶ This Israeli justification is void of legal value as the presence of settlements in occupied territory contravenes international law. This was reaffirmed by the Security Council in Resolutions 446 (1979) and 2334 (2016), which confirmed that the construction of settlements does not hold legal validity. The resolution also emphasised the importance of adherence to the IV Geneva Convention of 1949 and refrain from taking an measures that would alter the legal situation and geographic character particularly in Jerusalem.¹⁷ This was further supported by other Resolutions issued by the United Nations General Assembly.

Second Israel justifies the forced displacement of Al-Khan Al-Ahmar by stating that this community is constructing houses and structures illegally and without obtaining the necessary permits from the the Israeli Occupations' Civil Administration. This justification is also null as the residents are unable to obtain construction permits,¹⁸ which is subject to the approval of the Israeli security administration,

15. The occupation decides to displace the residents of Al-Khan Al-Ahmar and Demolish their Houses. Wattan 05-09-2018 <<https://bit.ly/2olwEZZ>>.

16. Sameeh Muhsen. The Targeting of Bedouin Communities in Jerusalem: Another Cycle in the Series of the Judisation of the City. Al-Mantar Palestinian Centre for Human Rights. Issue 152, 9/2013, page 11.

17. United Nations Security Council Resolution 446 <<https://bit.ly/2PTDwQx>>

18. A Decision to Demolish Al-Khan Al-Ahmar and Liberman Declares that no one Shall Stop Us. Al-Arabia <<https://bit.ly/2Npx7ho>>





A Master Plan of Forcible Transfer Al-Khan Al-Ahmar as a Case Study

Position Paper produced by a Youth Think Tank (HIRAK Project)

Hirak

The planning and permit regime in Area C further increases the pressure on the communities to leave their property and land through preventing them from utilising the infrastructure available, including land, sewage and electricity,⁹ as well as refuse to grant them building permits.

Official data released by the Israeli occupation authorities indicate that over 11,000 demolition orders – affecting an estimated 13,000 Palestinian owned structures, including homes – are currently ‘outstanding’ in Area C of the West Bank.¹⁰ These orders heighten the vulnerability of thousands of poor Palestinian households, some of whom are at imminent risk of forcible displacement.¹¹ Since the beginning of 2017, 33 structures were demolished, 28 of which were houses, 4 were animal sheds and 1 schools. As a result, 147 Palestinians were displaced, 77 of which were children.¹²

The residents of the community submitted in 2009 a petition to the Israeli Supreme Court. The petition sought to freeze the order of the Israeli Civil and Military Administration to demolish structures in the area, including one school created by the residents of the community and international donors. This school serves the people of Al-Khan Al-Ahmar and adjacent communities, where 170 students are enrolled.

The systematic violations of human rights and international humanitarian law by the Israeli Occupation Authorities against the Palestinian people in general, and the Bedouin communities in Al-Khan Al-Ahmar area in particular led to popular and official mobilisation on both the local and international levels. Participants in peaceful demonstrations in the area were assaulted and blocked by the Israeli Occupation occupation forces, in addition to the detainment of those present in the area, closure of the entrances to Al-Khan and restriction of the movement of the residents.¹³

The residents have continued to file petitions before Israeli courts and sought the Israeli judiciary to prevent their forcible transfer.¹⁴ In response to the last submitted petition numbered (18/5193), the Supreme Court rejected the petition and issued its verdict on 09/05/2018 to demolish the houses and transfer the population one week after the verdict.

9. Al-Khan Al-Ahmad (n 12).

10. Under Threat: Demolition orders in Area C of the West Bank, OCHA oPt, see: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_en.pdf

11. Between 2010 - 2014 Palestinians submitted 2020 applications for building permits in Area C, 33 were approved - 1.5% .

12. Aseel Al-Jundi (n 13).

13. Calls to Save “Al-Khan Al-Ahmar” and the Occupation Continues Plans for Demolition and Displacement. 05/07/2018 <<https://bit.ly/2MUb2by> >

14. The verdict by the Israeli Supreme Court, in Hebrew, can be accessed on <https://bit.ly/2oJNbwy>





A Master Plan of Forcible Transfer Al-Khan Al-Ahmar as a Case Study

Position Paper produced by a Youth Think Tank (HIRAK Project)

Hirak

Al-Khan Al-Ahmar

During and after the 1948 Nakba a large number of of Bedouin communities were forcibly transferred from their homes and lands and became refugees in nearby areas, including Gaza, West Bank, Jordan and Sinai Peninsula.⁴ Nowadays, Bedouins live in the eastern coast of Jerusalem, Bethlehem and Hebron, or what has become known as area "C", which falls under full Israeli military and administrative control, as per Oslo II Accords. It is important to note here that Area "C" comprises 61% of the total area of the West Bank.⁵ One of the important Bedouin populations is that of Al-Khan Al-Ahmar, which is one of 46 Bedouin communities in the area extending from the east of Jerusalem to the outskirts of Jericho and the Dead Sea.⁶

Al-Khan Al-Ahmar is located on the road connecting Jerusalem to Jericho, at a distance of 16 km south of Jerusalem between the two settlements of Ma'aleh Adumim and Kfar Adumim. The lands of Al-Khan Al-Ahmar reach 16,380 dunums and they are bordered by the villages of Al-Ezzariyeh, Abu Dis, Al-Issawiyeh, Anata and Nabi Musa. According to the Palestinian Central Bureau of Statistics, the population of these communities is 2,764, the most of which from the forcefully displaced Al-Jahaleen and Ka'abneh tribes.⁷

Developments in the Case of Al-Khan Al-Ahmar

Various Israeli policies contributes to a coercive environment in Khan Al Ahmar placing the community at high risk of forcible transfer.

The pressure on and harassment of the Bedouin communities started with the construction of the settlement of Ma'ale Adumim in 1977 and the security and administrative control of large areas of the surrounding land that came with it.⁸

5. Wafa Agency, Building in Area "C" as per Oslo Accords. 2011 <<https://bit.ly/2wy0y7y>>

6. <https://www.ochaopt.org/page/46-bedouin-communities-risk-forcible-transfer-central-west-bank-vulnerability-profile>

7. Al-Khan Al-Ahmar: The Last Phase in the Judaisation of Jerusalem. Al-Hourani Centre. 18/07/2018. Palestinian Liberation Organisation <<https://bit.ly/2oowV3M>>

8. Aseel Al-Jundi, Al-Khan Al-Ahmar East of Jerusalem: Most Notable Forced Displacement Stages. 06/07/2018. Al-Jazeera Net <<https://bit.ly/2PAiWEC>>





A Master Plan of Forcible Transfer Al-Khan Al-Ahmar as a Case Study

Position Paper produced by a Youth Think Tank (HIRAK Project)¹

Hirak

This paper addresses the issue of forced displacement and forcible transfer of Palestinians in general and Bedouin communities in particular. It uses the risk of forcible transfer of Al-Khan Al-Ahmar as an illustrative case study. This case demonstrates the Israeli practices that create coercive environment through home demolitions and other tools can be categorized as forcible transfer of Palestinians as an ongoing process which detrimentally affects the daily life of Palestinians and threatens their national existence in Palestinian territories to increase settlement expansion.

The past and present of Forcible Transfer

This paper argues that the Israeli Occupation Authorities, seek to forcibly transfer the Palestinian people from their homeland, through a system of colonial legislation and policies that impact the basic rights of Palestinians. This includes the right to housing, which is considered one of the most vital pillars of a decent livelihood and a right recognised under international law and the human rights system. Article 25 of the Universal Declaration of Human Rights states “Everyone has the right to a standard of living adequate for the health and well-being of himself and of his family, including food, clothing, housing...”² Based on the principles of international law, Israel, as the occupying power, should shoulder their responsibilities and abide by their legal obligations towards the people under occupation through refraining from compromising on their human dignity, in keeping with the provisions of the IV Geneva Convention of 1949.³ Forcible transfer of the occupied population is a grave breach of the Geneva Convention.

While the paper argues that policies of displacement and transfer have been implemented since the 1948 Nakbe the focus will be on the present situation in the occupied Palestinian territories.

1. “Hirak. The project is implemented by Palestinian Vision Organization (PalVision) in partnership with the DanChurch Aid (DCA), and funded by the European Union (EU) expanding over a period of 36 months; aims to support change for youth living in East Jerusalem by promoting community leadership and advocating for the political, social and economic rights of Jerusalemites under International Humanitarian Law (IHL).
2. Universal Declaration of Human Rights (1948) <https://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/UDHR_Translations/eng.pdf>
3. The United Nations Security Council affirmed the applicability of the Fourth Geneva Convention to the oPt, including Jerusalem, in Resolution 607 of 1988. The text of the decision can be accessed on this link: <https://bit.ly/2wSVMRm>
4. Hazem Jamjoum. Al-Nakab: The Continuous Displacement of Southern Palestinian Bedouins. BADIL- Palestinian Resource Center for Residency and Refugee Rights (Right of Return Newspaper, Issue 36) <<https://bit.ly/2PIq5rt>>





A Master Plan of Forcible Transfer

Al-Khan Al-Ahmar as a Case Study

Position Paper produced by a Youth Think Tank (HIRAK Project)

